

إحصاءات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016 م

العدد رقم 3

فبراير 2019 م

تم إعداد هذا الإصدار استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية
المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

www.gccstat.org

© جمادى الآخرة 1440 هـ ، فبراير 2019م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2018م. التقرير السنوي عن إحصاءات الزواج والطلاق في دول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016م. العدد رقم 3.
مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان

هاتف: + 968 24346499

فاكس: + 968 24343228

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

تنويه للمستخدمين

- 1 - البيانات الواردة في هذه النشرة تغطي الفترة 2010-2016م كما وردت للمركز الإحصائي الخليجي من المراكز الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء والبيانات التي تم الحصول عليها من المواقع الإلكترونية للمراكز الإحصائية في دول مجلس التعاون.
- 2 - حالات الزواج وإشهادات الطلاق هي الواقعات التي تم تسجيلها في الدولة في نفس سنة التسجيل.
- 3 - جنسية الزوج تعود للدولة التي وقع فيها الزواج أو الطلاق. حيث أنه إذا تزوج شخص من إحدى دول مجلس التعاون في دولة خليجية أخرى، يحسب على أنه غير مواطن وذلك لأسباب إحصائية.
- 4 - التوزيع النسبي في الأشكال لا يشمل فئة غير مبين.
- 5 - مجموع النسب في بعض الأشكال قد لا يساوي 100% وذلك بسبب تقريب الأرقام.
- 6 - يجدر التنويه أن البيانات الإجمالية لمجلس التعاون متوفرة حتى سنة 2016م مما سمح بالمقارنة مع السنوات السابقة، في حين أن البيانات التفصيلية التي تتناول المواطنين وغير المواطنين تقتصر على سنة 2014م وذلك لعدم توفر البيانات من مصادرها لبعض الدول لسنة 2016م.

المحتويات	رقم الصفحة
تنويه للمستخدمين	3
قائمة الجداول	5
قائمة الأشكال البيانية	6
تعريف ومعادلات	8
المنهجية المستخدمة	9
المقدمة	10
القسم الأول: إحصاءات الزواج والطلاق لمجلس التعاون	11
القسم الثاني: إحصاءات الزواج والطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة	17
القسم الثالث: إحصاءات الزواج والطلاق في مملكة البحرين	20
القسم الرابع: إحصاءات الزواج والطلاق في المملكة العربية السعودية	27
القسم الخامس: إحصاءات الزواج والطلاق في سلطنة عمان	31
القسم السادس: إحصاءات الزواج والطلاق في دولة قطر	35
القسم السابع: إحصاءات الزواج والطلاق في دولة الكويت	40

الصفحة	الجدول
16	جدول 1: بيانات ومؤشرات الزواج والطلاق لدول مجلس التعاون، 2016 م
16	جدول 2: التوزيع النسبي لعقود الزواج و اشهادات الطلاق لدول مجلس التعاون، 2016 م

الصفحة	الأشكال البيانية
12	شكل 1 : عدد عقود الزواج حسب الجنسية في مجلس التعاون، 2010-2016م
13	شكل 2 : التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2014م
13	شكل 3 : إسهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2016م
14	شكل 4 : التوزيع النسبي لإسهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2014م
15	شكل 5 : معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في مجلس التعاون، 2010-2014م
15	شكل 6 : معدل الزواج الخام ومعدل الطلاق الخام في مجلس التعاون، 2010-2014م
18	شكل 7 : عقود الزواج حسب جنسية الزوج في الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م
19	شكل 8 : إسهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م
19	شكل 9 : معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق حسب جنسية الزوج في الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م
21	شكل 10 : عقود الزواج حسب جنسية الزوج في البحرين، 2010-2016م
21	شكل 11 : التوزيع النسبي لحالات الزواج حسب جنسية الزوج في البحرين، 2010-2016م
22	شكل 12 : عقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في البحرين، 2016م
23	شكل 13 : عقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في مملكة البحرين، 2016م
23	شكل 14 : إسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مملكة البحرين، 2016م
24	شكل 15 : إسهادات الطلاق للمواطنين حسب عمر المطلق والمطلقة في البحرين، 2016م
24	شكل 16 : إسهادات الطلاق للمواطنين حسب الحالة التعليمية للمطلق والمطلقة في البحرين، 2016م
25	شكل 17 : نسبة إسهادات الطلاق للمواطنين حسب مدة الحياة الزوجية في مملكة البحرين، 2010 و 2016م
25	شكل 18 : معدل عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق في مملكة البحرين، 2010-2016م
26	شكل 19 : معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في مملكة البحرين، 2010-2016م
28	شكل 20 : عقود الزواج حسب جنسية الزوج في المملكة العربية السعودية، 2010-2014م
28	شكل 21 : معدل التغير النسبي في عقود الزواج حسب جنسية الزوج في المملكة العربية السعودية، 2010-2014م
29	شكل 22 : إسهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في المملكة العربية السعودية، 2010-2014م
30	شكل 23 : عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق في المملكة العربية السعودية، 2010-2014م
30	شكل 24 : معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في المملكة العربية السعودية، 2010-2015م
32	شكل 25 : عقود الزواج حسب جنسية الزوج في سلطنة عمان، 2010-2016م
33	شكل 26 : إسهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في سلطنة عمان، 2010-2016م
33	شكل 27 : عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق في سلطنة عمان، 2010-2015م
34	شكل 28 : معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في سلطنة عمان، 2010-2016م
36	شكل 29 : عقود الزواج حسب جنسية الزوج في قطر، 2010-2016م
36	شكل 30 : معدل التغير النسبي في عقود الزواج حسب جنسية الزوج في قطر، 2010-2016م
37	شكل 31 : نسبة عقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في قطر، 2016م
38	شكل 32 : نسبة عقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في قطر، 2016م
38	شكل 33 : إسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في قطر، 2010-2016م
39	شكل 34 : التوزيع النسبي لإسهادات الطلاق حسب عمر المطلق والمطلقة في قطر، 2016م

39	شكل 35 : إسهادات الطلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزوجية في قطر، 2010 و 2016م
41	شكل 36 : عقود الزواج حسب جنسية الزوج في الكويت، 2016م
42	شكل 37 : التوزيع النسبي لحالات الزواج حسب جنسية الزوج في الكويت، 2010-2016م
42	شكل 38 : عقود الزواج للمواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في الكويت، 2016م
43	شكل 39 : عقود الزواج للمواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في الكويت، 2016م
43	شكل 40 : إسهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في الكويت، 2016م
44	شكل 41 : التوزيع النسبي لإسهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في الكويت، 2010-2016م
44	شكل 42 : إسهادات الطلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزوجية في الكويت، 2010 و 2016م

تعريف ومعادلات

معدل (الزواج / الطلاق) الخام = عدد حالات (الزواج / الطلاق) التي تمت خلال العام / عدد السكان في منتصف نفس العام 1,000

معدل (الزواج / الطلاق) العام = عدد حالات (الزواج / الطلاق) التي تمت خلال العام / عدد السكان (15 سنة فأكثر) في منتصف نفس العام * 1,000

معدل التغير في عقود (الزواج / الطلاق) = {عدد حالات (الزواج / الطلاق) في سنة معينة - عدد حالات (الزواج / الطلاق) في السنة التي سبقتها} / عدد حالات (الزواج / الطلاق) في السنة التي سبقتها * 100

المنهجية المستخدمة

- الإحصاءات الواردة في هذا الإصدار مستمدة من المصادر الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر الأجهزة الإحصائية بدول المجلس المصدر الرسمي لبيانات المركز الإحصائي الخليجي، والتي تمثل بدورها حلقة الوصل بين المركز الإحصائي الخليجي ومنتجي البيانات من مختلف الجهات.
- يتم تجميع بيانات الزواج والطلاق من الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء من خلال النشرات الإحصائية السنوية التي تنشر في المواقع الإلكترونية للدول الأعضاء، وما قامت به المراكز الإحصائية الوطنية بتزويد المركز الإحصائي الخليجي بالبيانات ذات العلاقة من خلال جداول نقل البيانات.
- تمثل البيانات المنشورة في هذا الإصدار سلسلة زمنية من عام 2010-2016م.
- وتستند المجاميع على مستوى مجلس التعاون إلى تجميع البيانات من الدول الأعضاء، حيث أن بعض البيانات والمؤشرات غير متوفرة دائما لجميع السنوات أو لجميع الدول. كما أنه في حالات أخرى لا تتوفر التصنيفات التفصيلية لبعض المؤشرات ومنها على مستوى فئة مواطن وغير مواطن.

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يقدم الإصدار الثاني من التقرير السنوي حول إحصاءات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يغطي البيانات المتوفرة عن السنوات 2010-2016م.

ويوفر هذا الإصدار صورة إحصائية عن موضوع الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون، من خلال توفير بيانات تفصيلية عن أهم البيانات والمؤشرات التي تعنى بعقود الزواج وإشهادات الطلاق وفق ما يتوفر من المصادر الرسمية لهذه المؤشرات.

تعتبر الإحصاءات الحيوية من البيانات الأساسية اللازمة لتحليل وفهم الواقع والعوامل المؤثرة على حركة نمو السكان ورسم السياسات السكانية وتحديد الأهداف التنموية وتقييم الخطط الاجتماعية والاقتصادية. ولهذه الغاية يولي المركز اهتماماً متواصلاً بتوفير بيانات إحصائية عن هذه المجالات وفق برامجه الإحصائية.

يشمل التقرير سبعة أقسام، حيث يستعرض القسم الأول أهم الإحصاءات الخاصة بالزواج والطلاق لإجمالي مجلس التعاون.

أما الأقسام الأخرى فهي تستعرض أهم إحصاءات الزواج والطلاق لكل دولة من الدول الأعضاء حسب ما هو متوفر من بيانات.

يتقدم المركز الإحصائي الخليجي بجزيل الشكر لمراكز الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء لتوفيرها البيانات المطلوبة لإصدار هذا التقرير، متمنياً أن يكون هذا الإصدار بمثابة مصدر شامل لمستخدمي البيانات، سواء المخططين أو أصحاب القرار أو الباحثين والدارسين في هذا المجال، مؤكداً ترحيبه المستمر بأية مقترحات لتطوير وتحسين الإصدارات القادمة.

القسم الأول:

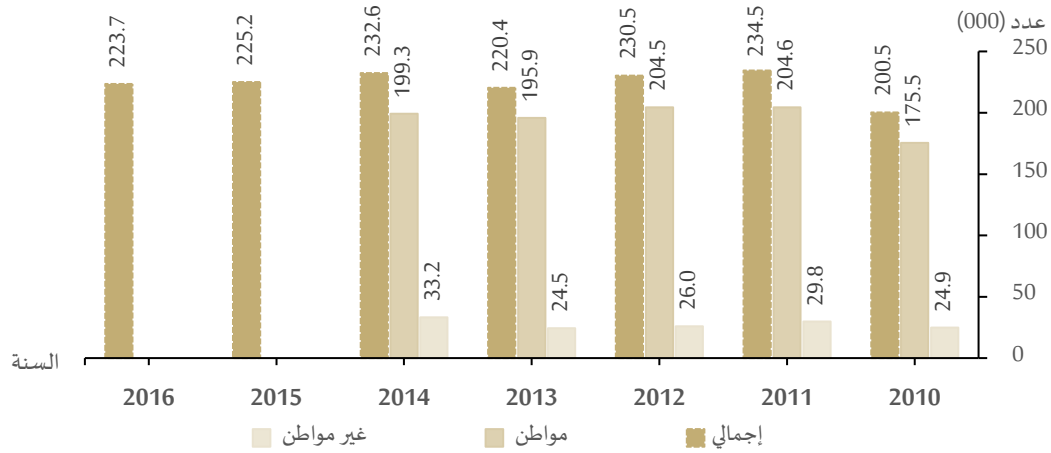
إحصاءات الزواج والطلاق لإجمالي مجلس التعاون

1.1 عقود الزواج:

بلغ إجمالي عدد عقود الزواج في مجلس التعاون 223.7 ألف حالة زواج في عام 2016م بنسبة ارتفاع بلغت 11.6% مقارنة بعام 2010م والتي بلغ فيها إجمالي عقود الزواج نحو 200.5 ألف حالة.

وعلى مستوى توزيع عقود الزواج حسب جنسية الزوج، يتضح من البيانات المتوفرة لدول المجلس، بأن النسبة الأكبر من حالات الزواج هي للمواطنين بواقع 85.7% من إجمالي عقود الزواج في عام 2014م، مقابل 14.3% لفئة غير المواطنين لنفس العام على مستوى مجلس التعاون. في حين كانت النسبة لفئة المواطنين نحو 87.6% في عام 2010م مقابل 12.4% لفئة غير المواطنين. شكل 1 يستعرض أعداد عقود الزواج للفترة 2010-2016م وفق البيانات المتوفرة من الدول.

شكل 1: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2016م



*عدم توفر البيانات حسب جنسية الزوج للأعوام 2015م و2016م
 **بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016م تمثل بيانات عام 2015م

أظهرت البيانات المتوفرة أن عدد عقود الزواج لفئة المواطنين وصلت إلى نحو 199.3 في عام 2014م مقارنة بـ 175.5 عقد زواج عام 2010م، بنسبة نمو بلغت 13.6%، في حين بلغت نسبة النمو لعدد عقود الزواج لفئة غير المواطنين 33.4% خلال نفس الفترة. وشكل 2 يستعرض التوزيع النسبي لإجمالي عقود الزواج حسب جنسية الزوج للفترة 2010-2014م.

شكل 2: التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2014م

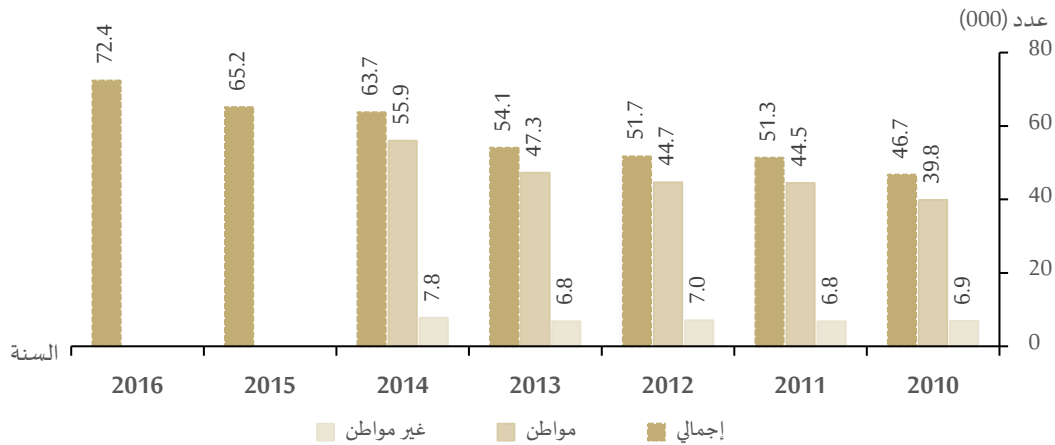


1.2 إسهادات الطلاق

تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع إجمالي عدد إسهادات الطلاق المسجلة في مجلس التعاون ضمن الفترة التي يرصدها التقرير 2010-2016م، حيث وصل عدد إسهادات الطلاق إلى 72.4 ألف حالة طلاق في عام 2016م بنسبة زيادة 55.0% عن عام 2010م والتي بلغت فيها عدد إسهادات الطلاق حوالي 46.7 ألف حالة.

بنظرة تحليلية مقارنة لهذه البيانات فإننا نستنتج أن متوسط عدد إسهادات الطلاق لكل يوم وصلت إلى ما يقارب 198 حالة طلاق في عام 2016م على مستوى مجلس التعاون، مقارنة بـ 128 حالة طلاق لكل يوم في عام 2010م. شكل 3 يوضح ذلك.

شكل 3: عدد إسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مجلس التعاون، 2010-2016م



*عدم توفر البيانات حسب جنسية المطلق للأعوام 2015م و2016م

*بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016م تمثل بيانات عام 2015م

تركزت معظم إسهادات الطلاق ضمن فئة المواطنين خلال عام 2014م، حيث بلغت نسبتها 87.8% مقابل 12.2% لفئة غير المواطنين من إجمالي إسهادات الطلاق في عام 2014م، وترتفع هذه النسبة لفئة المواطنين عن النسبة التي سجلتها في عام 2010م والبالغة 85.3% كما يتضح من شكل 4.

شكل 4: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مجلس التعاون، 2010-2014م



أما فيما يتعلق بمعدل التغير في حالات الطلاق خلال الفترة 2014-2010م، فتشير البيانات إلى أن معدل التغير في عدد إشهادات الطلاق للمواطنين سجل ارتفاعاً بلغ 40.5%، وكذلك سجل المعدل لدى غير المواطنين ارتفاعاً أيضاً وصل إلى حوالي 12.8% خلال نفس الفترة.

1.3 المقارنات

لدى مقارنة مؤشرات الزواج والطلاق، يتضح بأن هناك 3.1 حالة زواج لكل حالة طلاق لعام 2016م على مستوى مجلس التعاون، مقارنة بعدد 4.3 حالة زواج لكل حالة طلاق لإجمالي الحالات في مجلس التعاون لعام 2010م، والبيانات المتوفرة تشير إلى استمرار تراجع هذا المؤشر للسنوات 2010-2016م كما يتضح من الاتجاه العام في شكل 5.

كما يظهر من نفس الشكل، أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق في مجلس التعاون بالنسبة للأزواج المواطنين، حيث وصل المعدل إلى 3.6 حالة زواج لكل حالة طلاق في عام 2014م مقارنة بعدد 4.4 حالة في عام 2010م.

وبالمقابل تظهر البيانات المتوفرة بأن قيم المعدل لفئة غير المواطنين قد سجلت ارتفاعاً في عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق، حيث وصل المعدل إلى 4.3 حالة زواج لكل حالة طلاق في عام 2014م مقارنة بـ 3.6 عام 2010م.

وكما تظهر البيانات إلى أن هناك شبه توافق بين معدل عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق على مستوى إجمالي السكان وعلى مستوى فئة المواطنين خلال الفترة 2010-2014م، ويمكن تفسير ذلك لكون النسبة العالية لحالات الزواج والطلاق هي ضمن فئة المواطنين والتي تصل لنحو 88.0% من إجمالي الحالات في بعض السنوات.

شكل 5: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2016م

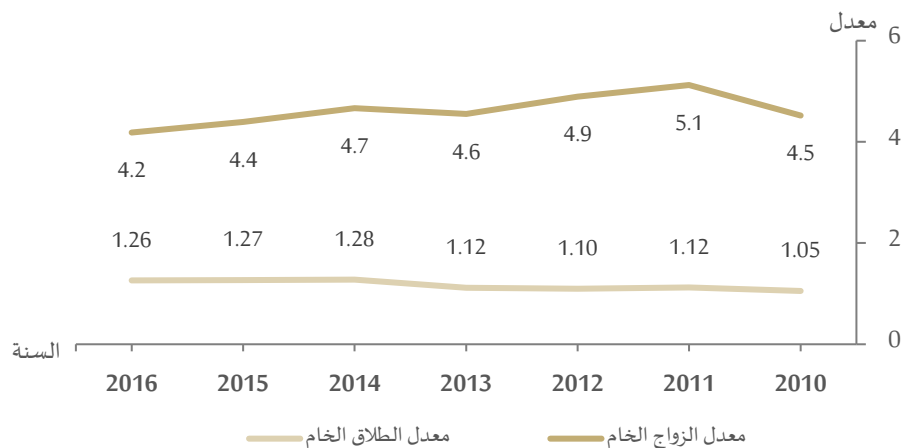


بلغ معدل الزواج الخام 4.2 حالة زواج لكل ألف من السكان في عام 2016م مقارنة بـ 4.5 حالة في عام 2010م. ينبغي الإشارة إلى أن معدل الزواج الخام يأخذ في الاعتبار كل الفئات العمرية للمجتمع من صغار وكبار السن وفق آلية الاحتساب، ولذلك فإن هذا المعدل يتأثر بوجود أعداد كبيرة من الذكور المتواجدين ضمن فئات عمرية لأغراض العمل ضمن مجلس التعاون.

ونظراً لعدم توفر البيانات إجمالي للفئات العمرية (15 سنة فأكثر) لإجمالي مجلس التعاون، فإنه يتعذر احتساب معدل الزواج العام أو معدل الطلاق العام لإجمالي مجلس التعاون، والذي يعتبر أكثر دقة لاعتماده على عدد السكان ضمن الفئات العمرية في سن الزواج.

من جانب آخر فقد بلغ معدل الطلاق الخام 1.3 حالة طلاق لكل ألف من السكان لعام 2016م. مقارنة بـ 1.1% لعام 2010م كما يتضح من شكل 6.

شكل 6: معدل الزواج الخام ومعدل الطلاق الخام في مجلس التعاون، 2010-2016م



1.4 المؤشرات العامة

سجلت سلطنة عمان أعلى معدل للزواج الخام لعام 2016م مقارنة بباقي دول مجلس التعاون بواقع 5.4 حالة لكل ألف من السكان، في حين أن دولة الكويت قد سجلت أعلى معدل للطلاق الخام بين دول المجلس بواقع 1.8 حالة طلاق لكل ألف من السكان لنفس العام.

ومن جانب آخر فقد سجلت سلطنة عمان أعلى معدل لحالات الزواج لكل حالة طلاق بواقع 6.4 حالة لعام 2016م، وجدول 1 يوضح أهم المعدلات لأغراض المقارنة.

جدول 1: بيانات ومؤشرات الزواج والطلاق لدول مجلس التعاون، 2016م

الدولة	معدل الزواج الخام	معدل الطلاق الخام	معدل الزواج العام	معدل الطلاق العام	عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق
الإمارات	1.8	0.5	...	...	3.3
البحرين	4.93	1.2	6.2	1.5	4.0
السعودية	4.96	1.68	6.6	2.2	2.9
عمان	5.4	0.8	7.0	1.1	6.4
قطر	1.5	0.4	1.7	0.5	3.3
الكويت	3.6	1.8	2.3	2.0	2.0
مجلس التعاون	4.18	1.35	6.6*	2.1*	3.1

*لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

توزعت عقود الزواج على مستوى دول المجلس بواقع: 70.6% في المملكة العربية السعودية، تلتها سلطنة عمان بواقع 10.7%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بواقع 7.3% ودولة الكويت بنسبة 6.6%، ومملكة البحرين بنسبة 3.1% وأخيراً دولة قطر بواقع 1.7%.

جدول 2: التوزيع النسبي لعقود الزواج وإشهادات الطلاق لدول مجلس التعاون، 2016م

الدولة	% الزواج	% الطلاق
الإمارات	7.3	6.8
البحرين	3.1	2.4
السعودية	70.6	74.1
عمان	10.7	5.2
قطر	1.7	1.6
الكويت	6.6	10.0
مجلس التعاون	223,674	72,376

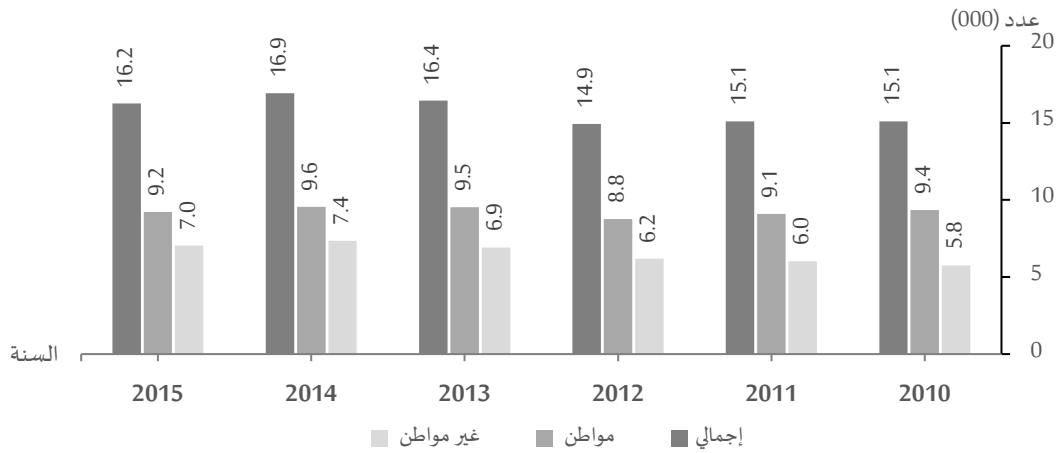
القسم الثاني:

إحصاءات الزواج والطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة

2.1 عقود الزواج

سجلت عدد عقود الزواج لإجمالي السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً خلال الفترة 2010-2015م، حيث وصل العدد إلى ما يقارب 16.2 ألف حالة زواج في عام 2015م بنسبة ارتفاع وصلت إلى 7.5% مقارنة بعام 2010م كما يظهر في شكل 7. شهدت عقود الزواج عند المواطنين انخفاضاً بنسبة بلغت 1.5% نهاية 2015م مقارنة بعام 2010م، وقد انخفضت نسبة زواج المواطنين من إجمالي عقود الزواج المسجلة إلى 56.7% في عام 2015م مقارنة بـ 61.9% في عام 2010م. مقابل ارتفاع في عدد الحالات المسجلة بالنسبة لغير المواطنين بتغير نسبي بلغ 22.2%.

شكل 7: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م



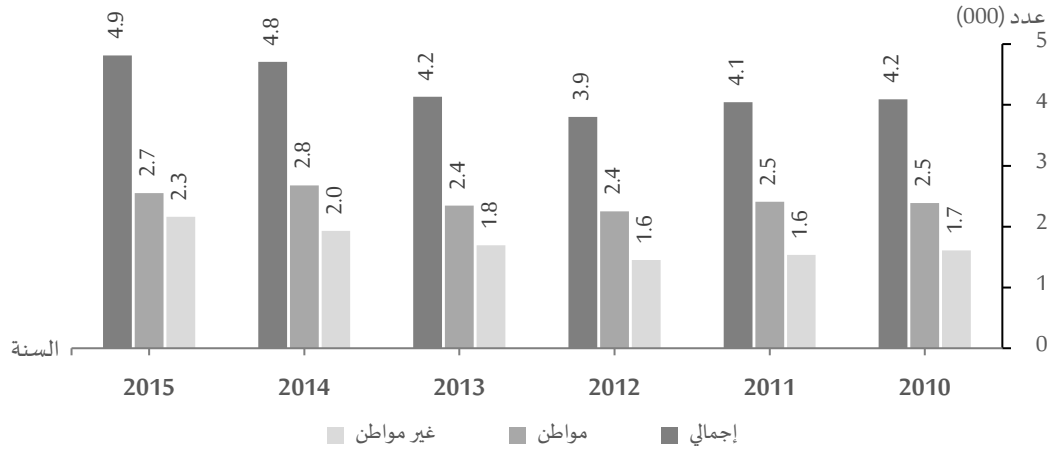
2.2 إسهادات الطلاق

بلغ إجمالي عدد إسهادات الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة 4,913 حالة في عام 2015م مرتفعاً بحوالي 719 حالة عن إجمالي الإسهادات المسجلة في عام 2010م بنسبة ارتفاع تقدر بـ 17.1% (شكل 8).

أما بالنسبة لفئة المواطنين فقد شهد عدد إسهادات الطلاق ارتفاعاً طفيفاً خلال نفس الفترة بنسبة تغير وصلت إلى 6.5% خلال نفس الفترة، مقابل 32.6% كنسبة تغير غير المواطنين خلال الفترة نفسها.

وتشير البيانات أيضاً إلى أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة إسهادات الطلاق بالنسبة لغير المواطنين من إجمالي إسهادات الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2015م، حيث بلغت النسبة حوالي 46.1% في عام 2015م مقارنة بـ 40.7% في عام 2010م.

شكل 8: عدد إسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م

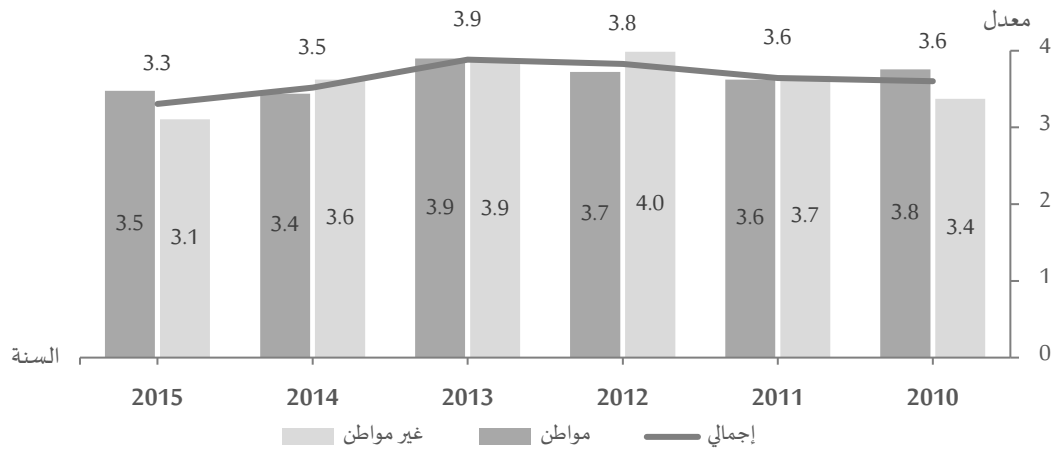


2.3 المقارنات

تظهر نتائج حساب حالات الزواج لكل حالة طلاق والموضحة في شكل 9، أن هناك انخفاضاً طفيفاً في عدد إجمالي حالات الزواج لكل حالة طلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث وصل المعدل عام 2015م إلى 3.3 حالة زواج لكل حالة طلاق لإجمالي السكان مقارنة بـ 3.6 في عام 2010م.

كما شهد المعدل انخفاضاً على المستوى التفصيلي لكل من المواطنين وغير المواطنين خلال نفس الفترة، ليبلغ 3.5 للمواطنين و3.1 لغير المواطنين في عام 2015م. (شكل 9)

شكل 9: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق حسب جنسية الزوج في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م



القسم الثالث:

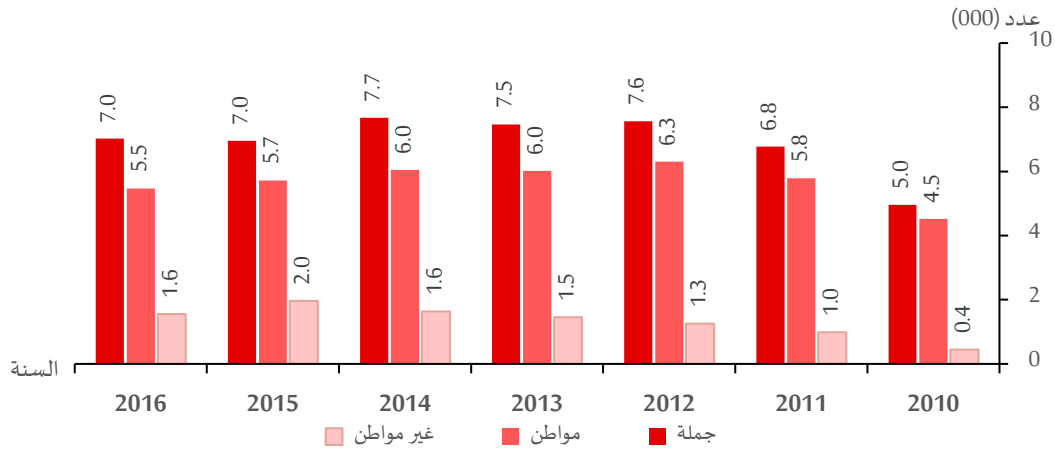
إحصاءات الزواج والطلاق في مملكة البحرين

3.1 عقود الزواج

سجل إجمالي عدد عقود الزواج في مملكة البحرين ارتفاعاً في نهاية العام 2016م بنسبة وصلت إلى 40% مقارنة بعام 2010م، حيث ارتفع عدد عقود الزواج إلى نحو 7,019 عقد، مع الإشارة إلى أن أعلى مستوى وصله هذا العدد كان عام 2014م بواقع 7,673 حالة زواج كما يتضح من شكل 10.

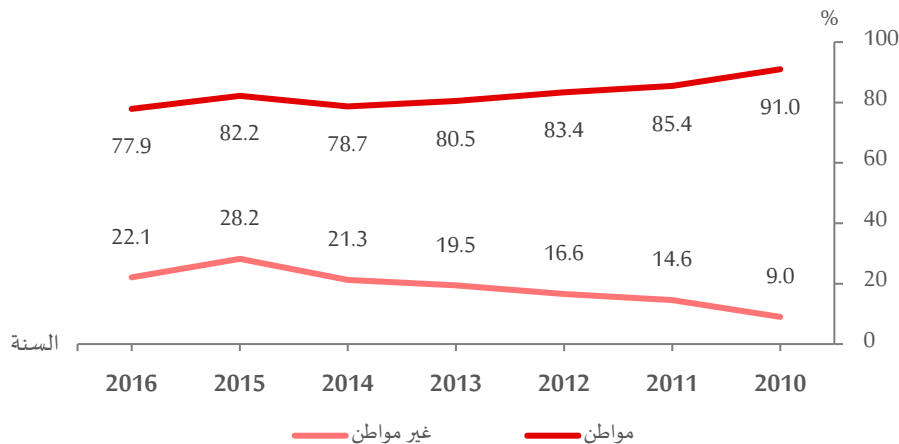
وتشير البيانات إلى وجود فوارق بين عدد عقود الزواج المسجلة للمواطنين ومثيلاتها لغير المواطنين، حيث بلغ عدد عقود الزواج للبحرينيين في عام 2016م حوالي 5,467 حالة بما نسبته 77.9% من إجمالي عقود الزواج المسجلة مقابل نحو 1,552 لفئة غير المواطنين بنسبة 22.1% من إجمالي العقود لنفس العام.

شكل 10: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في مملكة البحرين، 2010-2016م



وقد أظهرت البيانات كذلك وجود انخفاض في نسب عقود زواج المواطنين من إجمالي عقود الزواج خلال الفترة الزمنية 2010-2016م، مقابل ارتفاع في نسب عقود الزواج بالنسبة لغير المواطنين، حيث ارتفعت نسبة عقود زواج غير المواطنين إلى 22.1% من إجمالي عقود الزواج المسجلة في عام 2016م مقارنة بما نسبته 9.0% عام 2010م.

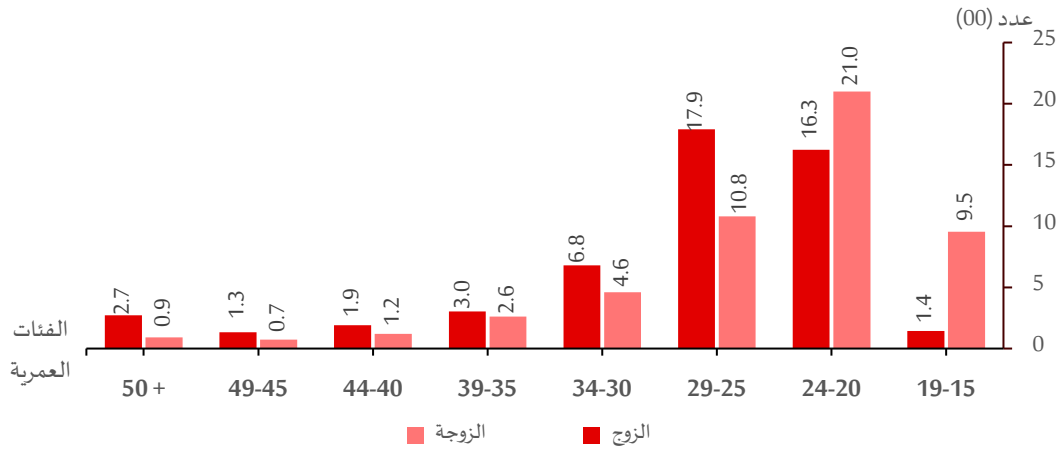
شكل 11: التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في مملكة البحرين، 2010-2016م



أشارت البيانات المتوفرة حول توزيع عقود الزواج حسب الفئات العمرية والذي يوضحه شكل 12، إلى أن معظم حالات عقود الزواج التي تم تسجيلها في عام 2016م، كان فيها عمر الزوج والزوجة ضمن الفئتين العمريتين (20-24 سنة) و (25-29 سنة)، حيث أن الغالبية العظمى من حالات الزواج حدثت ضمن الفئات العمرية الأولى من مراحل الشباب. وتشير البيانات كذلك إلى أن متوسط العمر عند الزواج الأول في مملكة البحرين هو 27 سنة و 23 سنة لكل من الذكور والإناث على التوالي. كما أنه من الملاحظ ان هناك تفاوتاً في نسب عقود الزواج حسب الفئات العمرية بالنسبة للزوج والزوجة. حيث بلغت نسبة عقود الزواج للأزواج المواطنين الأعلى في الفئة العمرية (25-29 سنة) بواقع 34.8% تلتها الفئة العمرية (20-24 سنة) بحوالي 31.6% وفق بيانات عام 2016م.

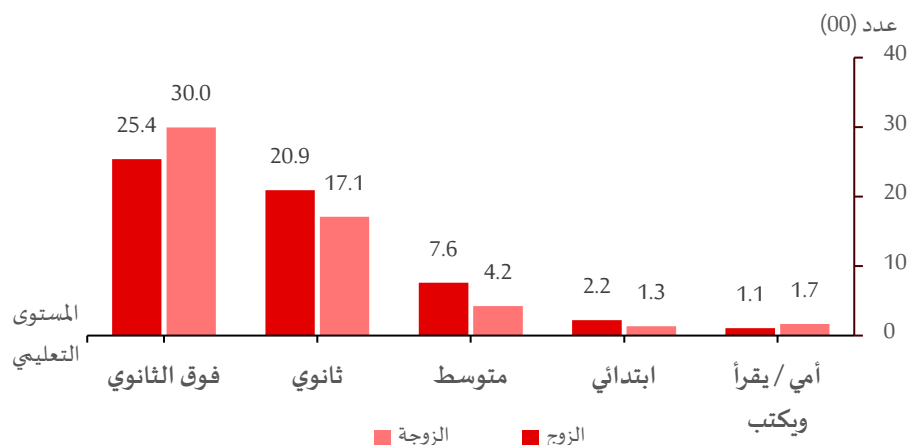
أما بالنسبة للزوجات البحرينيات فإن أعلى نسبة عقود زواج لهن كانت ضمن الفئة العمرية (20-24 سنة) بنسبة 40.8%، تلتها الفئات العمرية (25-29 سنة) و (15-19 سنة) بواقع 20.8% و 18.5% على التوالي.

شكل 12: عدد عقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في مملكة البحرين، 2016م



كما أظهرت البيانات بأن توزيع عقود الزواج لفئة المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة لعام 2016م، أن معظم الأزواج هم من حملة شهادات مرحلة ما فوق الثانوية بنسبة 44.4% وكذلك شهادات الثانوية والتي بلغت حوالي 36.6%. أما بالنسبة للزوجات البحرينيات، فإن أكثر من نصفهن كن في المستوى التعليمي فوق الثانوي كما يظهر شكل 13.

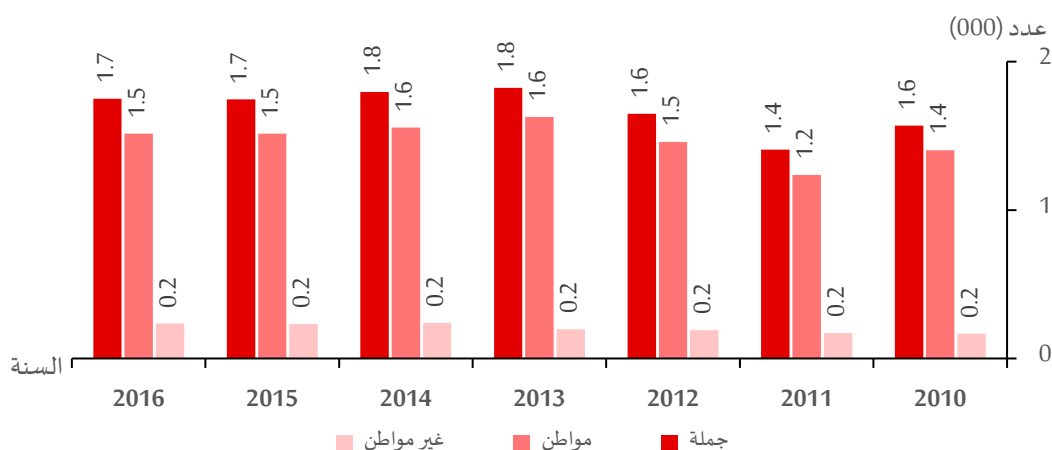
شكل 13: عدد عقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في مملكة البحرين، 2016م



3.2 إسهادات الطلاق

وصل إجمالي عدد إسهادات الطلاق المسجلة في مملكة البحرين إلى 1,749 حالة في عام 2016م مرتفعاً بنسبه مقدارها 11.4% عن الإسهادات المسجلة في عام 2010م. أي أن هناك ما يقارب خمس حالات طلاق في كل يوم لإجمالي السكان على مستوى مملكة البحرين وإن أربع حالات منها تحدث عند المواطنين، شكل 14 يوضح الاتجاه العام لتلك المؤشرات.

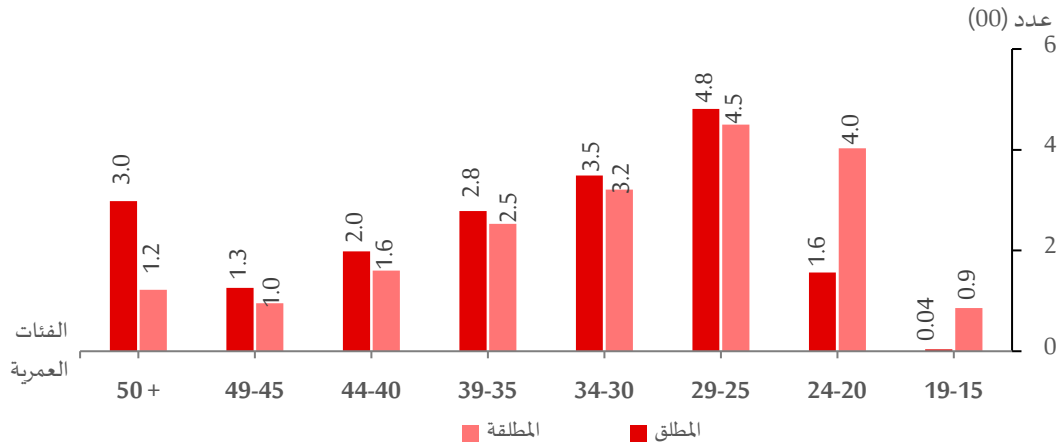
شكل 14: عدد إسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مملكة البحرين، 2010-2016م



تجدر الإشارة إلى أن توزيع عدد حالات الطلاق حسب الفئات العمرية للمطلق والمطلقة، يوضح بأن عدد حالات الطلاق كانت الأعلى عند فئة المواطنين البحرينيين ضمن الفئة العمرية (25-29 سنة) في عام 2016م. حيث بلغت النسبة حوالي 25.4% للمطلقين و23.8% للمطلقات. كما أنه يمكن ملاحظة أن نسبة الطلاق تنخفض كلما تقدم العمر عند الزوجين أكثر. لتعود وترتفع في الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) لكل من الأزواج والزوجات. أما أقل نسبة طلاق فكانت في الفئة العمرية (15-19 سنة) وذلك يعود إلى قلة أعداد المتزوجين في هذه الفئة العمرية وفق ما يظهر ضمن شكل 15.

وكما يشير نفس الشكل أيضاً، إلى أن ما نسبته 61.9% من حالات الطلاق لدى البحرينيات كانت في الفئة العمرية (20-29 سنة).

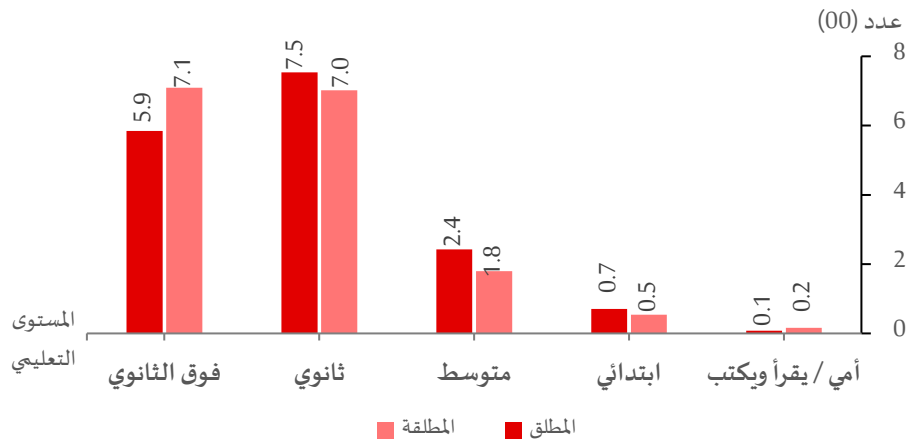
شكل 15: عدد إسهادات طلاق المواطنين حسب عمر المطلق والمطلقة في مملكة البحرين، 2016م



وبالنظر إلى توزيع حالات الطلاق حسب الحالة التعليمية، يتضح أن معظم حالات الطلاق لعام 2016م للبحرينيين حسب المستوى التعليمي كانت لحاملي التعليم الثانوي وما فوق حيث شكلت هاتين المرحلتين ما نسبته 77.9% من إجمالي المطلقين البحرينيين.

وبلغت النسبة الأعلى لإسهادات الطلاق لمن هم في المستوى التعليمي ثانوي بما نسبته 45.4% للزوج و42.3% للزوجة بالمقابل كانت النسبة الأقل لمن هم في المستوى التعليمي أمي وقرأ ويكتب. (شكل 16)

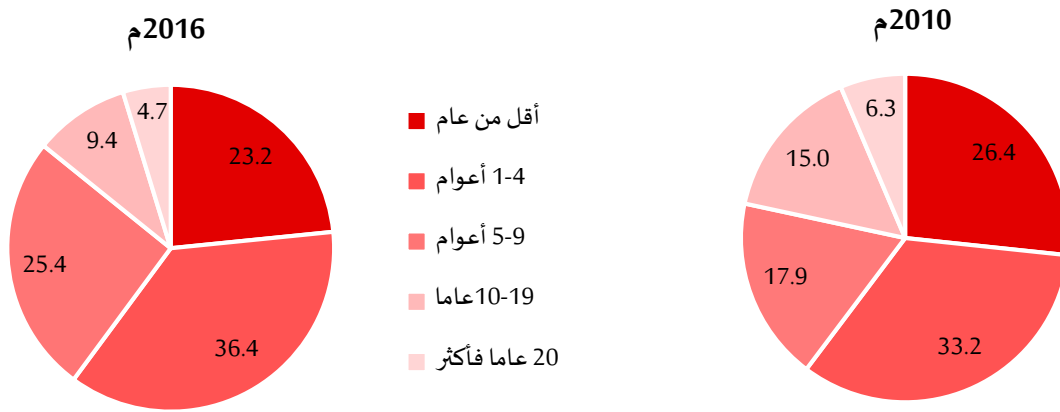
شكل 16: عدد إسهادات طلاق المواطنين حسب الحالة التعليمية للمطلق والمطلقة في مملكة البحرين، 2016م



وعند دراسة حالات الطلاق حسب مدة الحياة الزوجية لعامي 2010م و2016م فقد أظهرت النتائج أنّ أكثر من نصف حالات الطلاق للبحرينيين كانت للذين لم يمض على عقد قرانهم خمس سنوات، إذ بلغت نسبة المطلقين الذين تتراوح الفترة الزمنية لعقد قرانهم ما بين أقل من السنة الواحدة إلى أربع سنوات لعام 2010م حوالي 59.6% من إجمالي حالات الطلاق للبحرينيين لتبقى النسبة على ما هي عليه في عام 2016م. (شكل 17)

ويلاحظ ارتفاع نسبة حالات الطلاق للذين لم يمض على عقد قرانهم تسع سنوات من 77.5% من إجمالي حالات الطلاق في عام 2010م إلى ما يقارب 85.0% في عام 2016م.

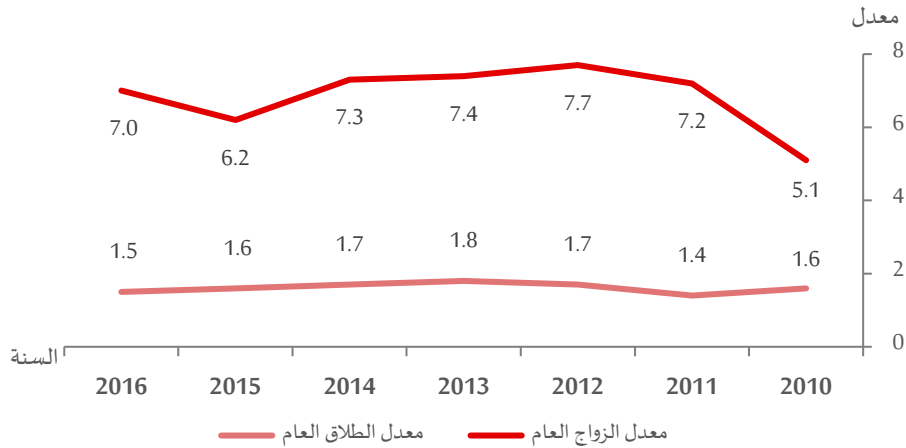
شكل 17: نسبة إسهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزوجية في مملكة البحرين، 2010 و2016م



3.3 المقارنات

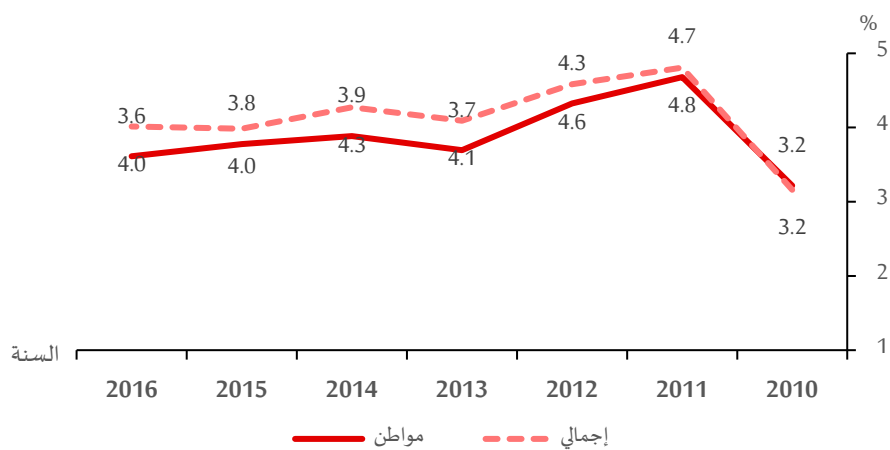
وتشير بيانات السلسلة الزمنية المتوفرة بأن معدل عقود الزواج لكل حالة طلاق قد بلغ 7.0 حالة في عام 2016م مقارنة بعدد 5.1 حالة في عام 2010م، وكان أعلى نقطة وصلها المعدل هي 7.7 حالة في عام 2012م.

شكل 18: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في مملكة البحرين، 2010-2016م



ومن جانب آخر فقد أظهرت البيانات أن معدل الزواج العام للبحرينيين خلال عام 2016م بلغ 4.0 حالة زواج لكل ألف من السكان البحرينيين في سن (15 سنة فأكثر)، مرتفعاً عن الرقم المسجل في عام 2010م والذي وصل 3.2 حالة زواج كما يتضح من شكل 19.

شكل 19: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في مملكة البحرين، 2010-2016م



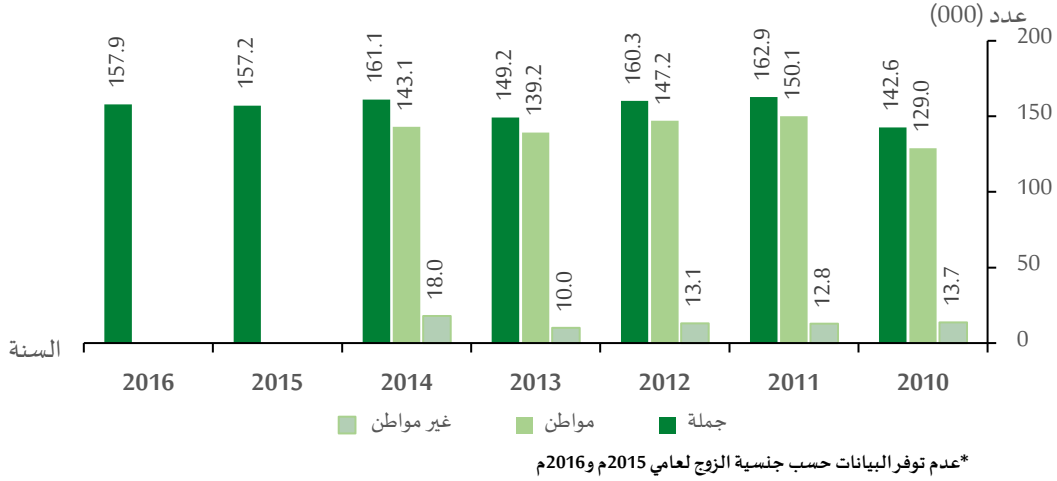
القسم الرابع:

إحصاءات الزواج والطلاق في المملكة العربية السعودية

4.1 عقود الزواج

بلغ إجمالي عدد عقود الزواج المسجلة في المملكة العربية السعودية لعام 2016م ما مقداره 157,870 حالة زواج بزيادة مقدارها 10.7% عن إجمالي عدد العقود المسجلة في عام 2010م، وشكل 20 يوضح الاتجاه العام لهذا المؤشر.

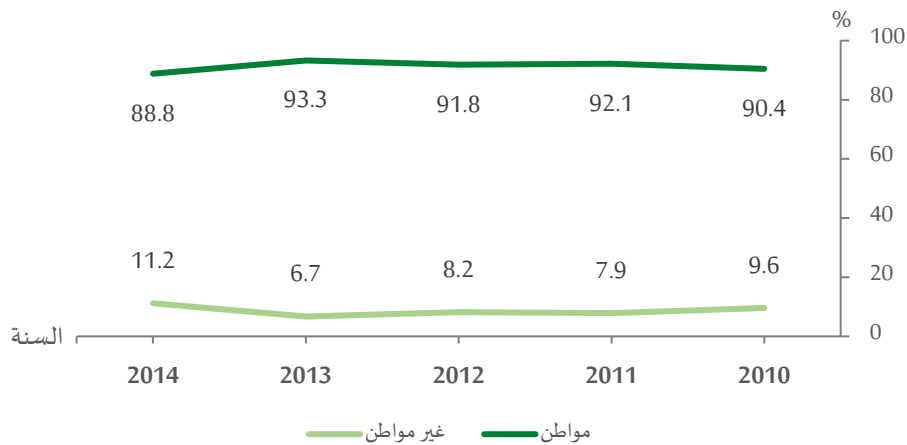
شكل 20: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في المملكة العربية السعودية، 2010-2016م



كما تشير إحصاءات عقود الزواج حسب جنسية الزوج خلال الفترة 2010-2014م إلى أن نسبة عدد عقود الزواج للسعوديين بلغت 88.8% من إجمالي عقود الزواج في عام 2014م. بنسبة زيادة بلغت 10.9% مقارنة بمستواها عام 2010م. بالمقابل كانت الزيادة النسبية في عدد عقود الزواج لغير المواطنين بواقع 31.9% خلال نفس الفترة.

من جانب آخر يتضح من البيانات المتوفرة حدوث تباين في التوزيع النسبي لعدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج، حيث انخفضت الأهمية النسبية لعدد عقود زواج المواطنين من 90.4% عام 2010م إلى نحو 88.8% عام 2014م.

شكل 21: التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في المملكة العربية السعودية، 2010-2014م

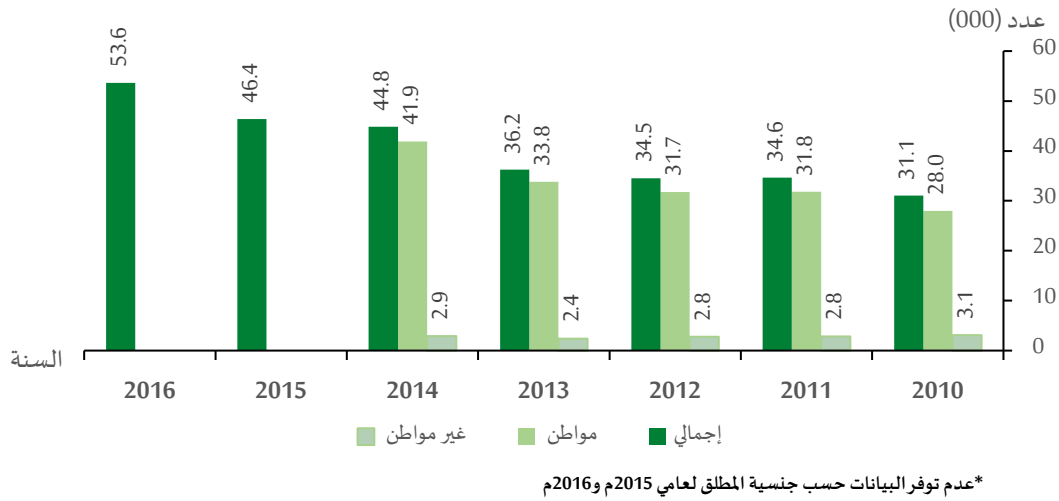


4.2 إسهادات الطلاق

يتضح من البيانات بأن إجمالي عدد إسهادات الطلاق المسجلة في المملكة العربية السعودية لعام 2016م كانت حوالي 53,604 حالة طلاق مقارنة بـ 31,072 حالة طلاق سجلت في عام 2010م بزيادة نسبية مرتفعة بلغت 72.3% خلال الفترة 2010-2016م، شكل 22 يوضح الاتجاه العام لهذه المؤشرات.

وتشير بيانات عدد حالات الطلاق حسب جنسية المطلق في المملكة العربية السعودية بأن هناك ارتفاعاً في نسبة إسهادات الطلاق للسعوديين من إجمالي الحالات المسجلة. حيث بلغت النسبة للسعوديين في عام 2016م نحو 93.5% مقارنة بنسبة 90.1% عام 2010م.

شكل 22 : عدد إسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في المملكة العربية السعودية، 2010-2016م

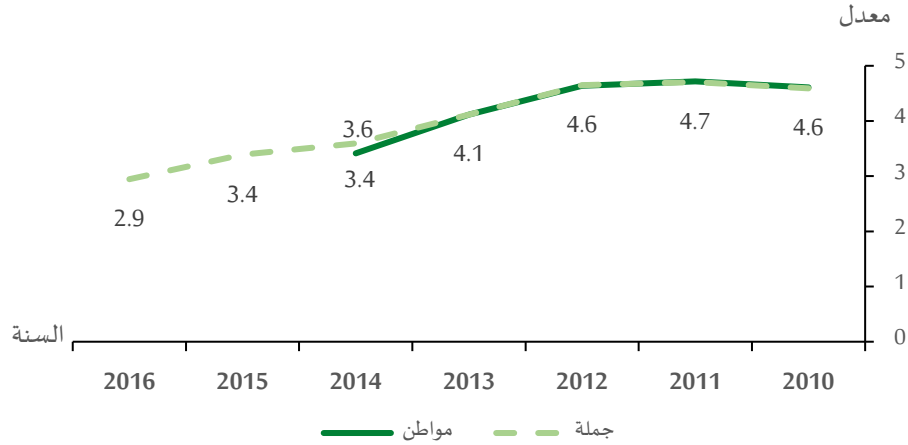


4.3 المقارنات

يتضح من البيانات المتوفرة بأن معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق للسعوديين قد بلغ أعلى مستوى له في عام 2011م حيث وصل 4.7 حالة زواج لكل حالة طلاق، إلا أن المعدل شهد انخفاضاً ملحوظاً بعد ذلك حيث وصل في عام 2014م إلى 3.4 حالة زواج لكل حالة طلاق.

وعلى مستوى المعدل لإجمالي السكان، فقد تراجع المعدل خلال الفترة 2010-2016م، متأثراً بانخفاض المعدل العام للسكان السعوديين. حيث بلغ المعدل لإجمالي السكان 4.6 حالة زواج لكل حالة طلاق في عام 2010م، ليتراجع إلى 2.9 حالة زواج في عام 2016م وفق ما يظهره الاتجاه العام الموضح في الشكل 23. ويمكن ملاحظة أن المعدل على مستوى إجمالي السكان والمواطنين متماثل إلى حد كبير ويعود ذلك إلى النسبة الأكبر لحالات الزواج والطلاق للمواطنين السعوديين بواقع 90.3%.

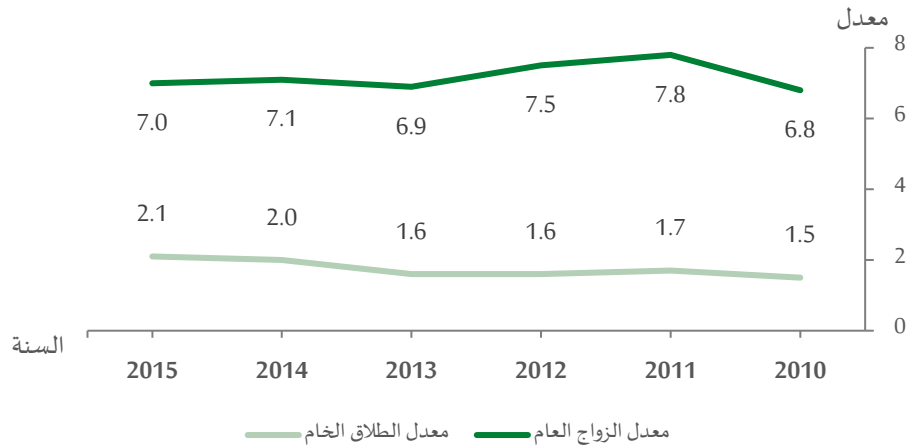
شكل 23: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في المملكة العربية السعودية، 2010-2016م



وبلغ معدل الزواج العام لإجمالي السكان في المملكة العربية السعودية ما يقارب 7.0 عقود زواج لكل ألف من السكان في سن (15 سنة فأكثر) لعام 2015م. أما بالنسبة للمواطنين السعوديين فهناك حوالي 9.7 عقد زواج لكل ألف من السكان في سن (15 سنة فأكثر) لعام 2014م منخفضاً عن المعدل المسجل في عام 2012م والبالغ 10.5.

وبالمقابل هناك ارتفاع في معدل الطلاق العام خلال الفترة 2010-2015م حيث بلغ المعدل في عام 2015م نحو 2.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان بعدما كان 1.5 في عام 2010م. وارتفع معدل الطلاق العام للسعوديين ليصل إلى 2.8 لكل ألف من السعوديين في سن 15 سنة فأكثر بعد ما كان 2.1 في عام 2010م. (شكل 24)

شكل 24: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في المملكة العربية السعودية، 2010-2015م



القسم الخامس:

إحصاءات الزواج والطلاق في سلطنة عمان

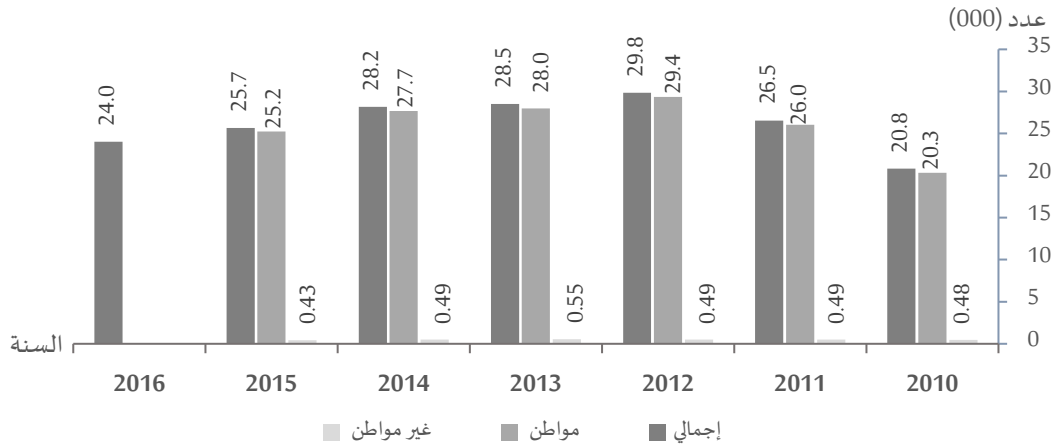
5.1 عقود الزواج

تشير البيانات المتوفرة بأن عدد عقود الزواج قد سجلت تراجعاً على مستوى سلطنة عمان خلال الفترة 2011-2016م، ففي عام 2016م بلغ عدد عقود الزواج حوالي 24,014 عقد مقارنة بـ 26,544 في عام 2011م أي بانخفاض نسبي مقداره 9.5% كما يتضح من شكل 25.

كما تشير البيانات أيضاً إلى أن عدد عقود الزواج للعمانيين بلغ ذروته في عام 2012م، حيث وصل 29,840 حالة زواج أي ما يعادل 82 حالة زواج يومياً في سلطنة عمان لعام 2012م.

من جانب آخر يتضح من البيانات وجود تباين كبير بين عدد حالات الزواج للمواطنين العمانيين وغير العمانيين، حيث بلغت النسبة للمواطنين ما يقارب 98.3% من إجمالي حالات الزواج في سلطنة عمان نهاية عام 2015م.

شكل 25: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في سلطنة عمان، 2010-2016م

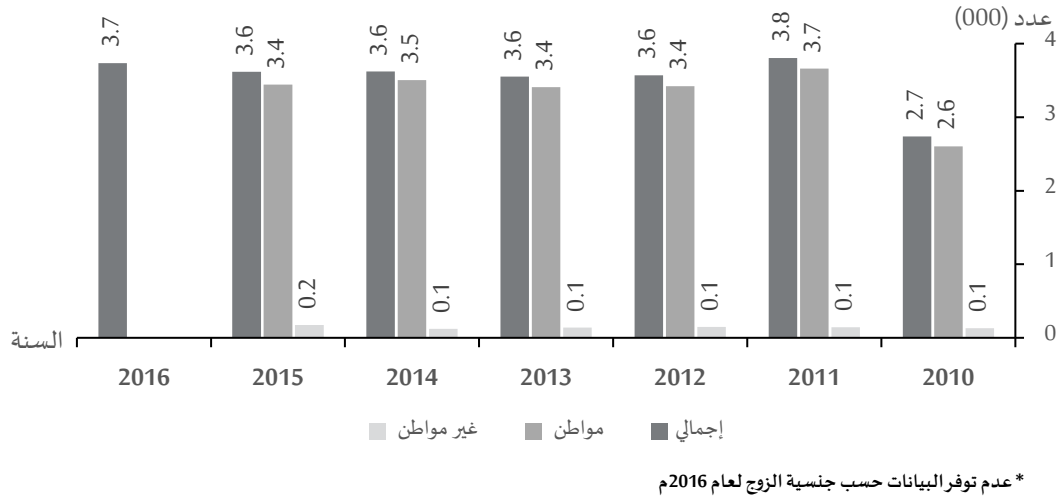


* عدم توفر البيانات حسب جنسية الزوج لعام 2016م

5.2 إسهادات الطلاق

وعلى صعيد إسهادات الطلاق للفترة 2010-2016م، يلاحظ أن هناك ارتفاعاً في عدد حالات الطلاق المسجلة. ففي العام 2016م بلغت حالات الطلاق 3,736 حالة بزيادة نسبية تقدر بنحو 36.5% عن عام 2010م والتي بلغت فيها إسهادات الطلاق 2,736 حالة أي بمتوسط عشر حالات طلاق تحدث في سلطنة عمان يومياً وفق بيانات عام 2016م مقارنة بسبع حالات في عام 2010م كما تم استعراضه في شكل 26.

شكل 26: عدد إسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في سلطنة عمان، 2010-2016م

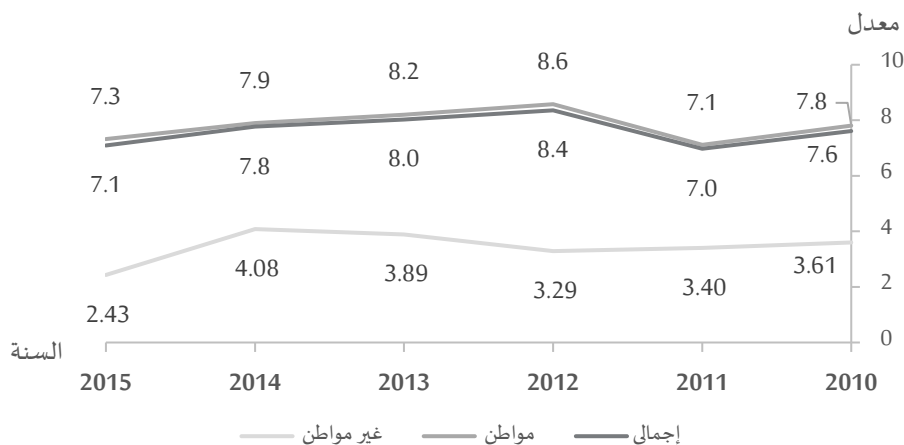


5.3 المقارنات

تشير بيانات السلسلة الزمنية المتوفرة بأن معدل عقود الزواج لكل حالة طلاق قد بلغ 7.1 حالة في عام 2015م مقارنة بعدد 7.6 حالة في عام 2010م، وكان أعلى نقطة وصلها المعدل هي 8.4 حالة في عام 2012م.

وسجل المعدل تراجعاً بنسبة 6.4% على مستوى فئة المواطنين في عام 2015م مقارنة بعام 2010م مقابل نسبة انخفاض وصلت إلى 32.7% لفئة غير المواطنين العمانيين خلال نفس الفترة، ويلاحظ من شكل 27 تقارب مستويات المؤشر على المستوى الإجمالي ومستوى فئة المواطنين، وهذا يعود لكون الغالبية من حالات الزواج والطلاق تقع ضمن فئة المواطنين العمانيين.

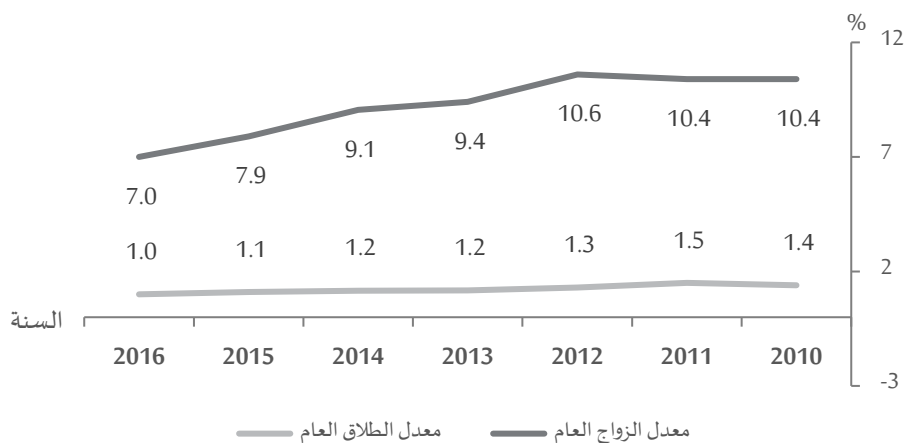
شكل 27: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في سلطنة عمان، 2010-2015م



ومن جانب آخر فقد أظهرت البيانات أن معدل الزواج العام خلال عام 2016م بلغ 7.0 حالة زواج لكل ألف من السكان في سن (15 سنة فأكثر) على مستوى سلطنة عمان. ويتضح كذلك من البيانات بأن المعدل كان 10.4 حالة زواج لكل ألف من السكان في سن (15 سنة فأكثر) في عام 2010م، ومن ثم بدأ المعدل يسير نحو الانخفاض خلال الفترة 2012-2016م، ويمكن تفسير هذا

الانخفاض بقياس معدل التغير في عقود الزواج بالمقارنة مع معدلات النمو السكاني لنفس الفترة، حيث اتضح أن التغير النسبي في إجمالي عقود الزواج قد انخفض بحوالي 9.5% بين عامي 2011م و2016م يقابله ارتفاع في إجمالي السكان بنسبة تغير 33.9% خلال نفس الفترة.

شكل 28: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في سلطنة عمان، 2010-2016م



كما تشير البيانات المتوفرة أيضًا إلى انخفاض معدل الزواج العام للعمانيين ليصل المعدل في عام 2015م إلى حوالي 16.7 عقد زواج لكل ألف من العمانيين في سن (15 سنة فأكثر) بعد ما كان المعدل عند مستوى 21.2 في عام 2012م

وعلى الرغم من ارتفاع عدد حالات الطلاق في سلطنة عمان خلال الفترة 2010-2016م، إلا أن معدل الطلاق العام سار نحو الانخفاض الطفيف ليصل إلى حالة طلاق واحدة لكل ألف من السكان عند سن (15 سنة فأكثر) في عام 2016م مقارنة بنحو 1.5 حالة طلاق في عام 2010م.

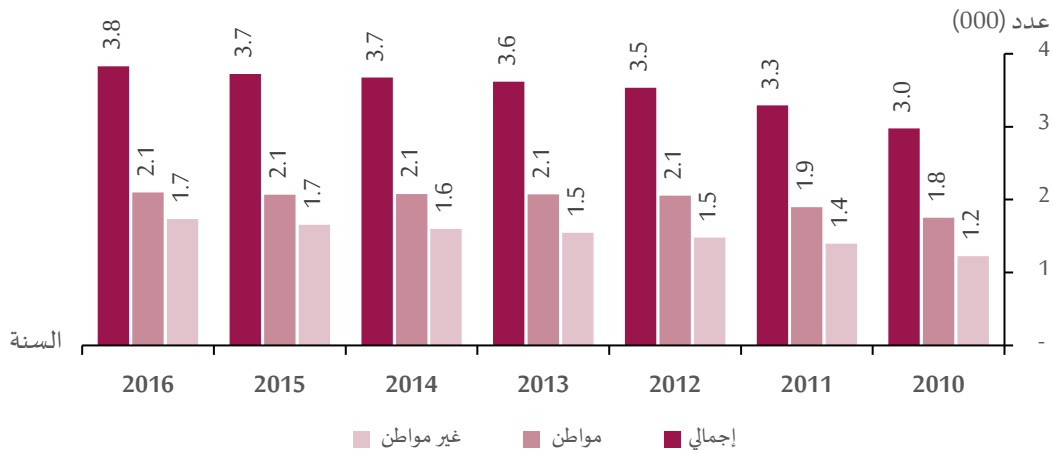
القسم السادس:

إحصاءات الزواج والطلاق في دولة قطر

6.1 عقود الزواج

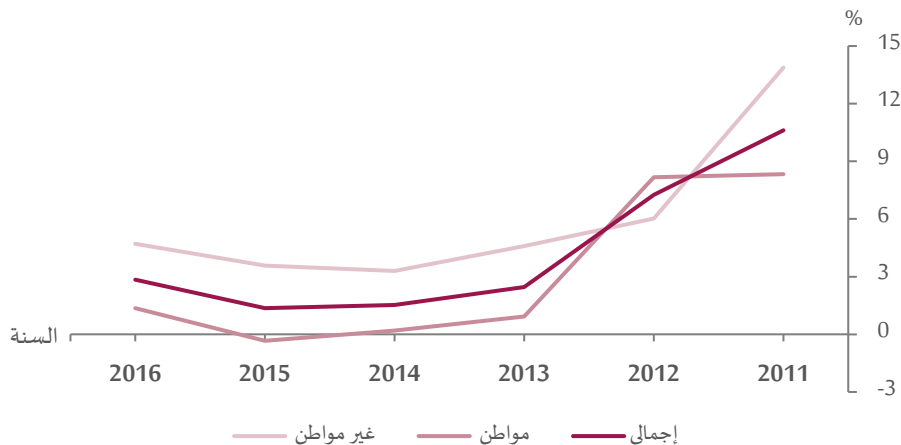
بلغ إجمالي عدد عقود الزواج في دولة قطر 3,830 عقدًا في عام 2016م بزيادة نسبية مقدارها 28.6% مقارنة بعام 2010م. حيث مثلت عقود زواج المواطنين ما نسبته 55.3% من إجمالي عقود الزواج لعام 2016م. إلا أن نسبة تمثيل المواطنين من إجمالي عقود الزواج لم تكن ثابتة خلال الفترة 2010-2016م، حيث يلاحظ أن النسبة انخفضت من 58.9% في عام 2010م إلى ما يقارب 55.3% من إجمالي عقود الزواج في عام 2016م. ويرتبط ذلك بالتغير المستمر في التركيبة السكانية والزيادة المستمرة ضمن فئة السكان غير المواطنين، شكل 29 يوضح قيم هذا المؤشر للسلسلة الزمنية 2010-2016م.

شكل 29: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة قطر، 2010-2016م



هناك زيادة مستمرة في نسبة تمثيل عقود الزواج لغير المواطنين خلال الفترة 2010-2016م من إجمالي عقود الزواج المسجلة وهذا يتضح جلياً من خلال معدل التغير السنوي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج. فعلى الرغم من انخفاض معدل التغير لعقود زواج المواطنين وغير المواطنين، إلا أن وتيرة الانخفاض كانت أقل عند غير المواطنين. في حين كان الانخفاض بشكل أكثر وضوحاً لدى المواطنين حيث بلغ معدل التغير بين عامي 2014م و2015م حوالي -0.3% مقارنة بمعدل التغير المسجل بين عامي 2010م و2011م بما يقارب 8.3%. (شكل 30)

شكل 30: معدل التغير في عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة قطر، 2010-2016م

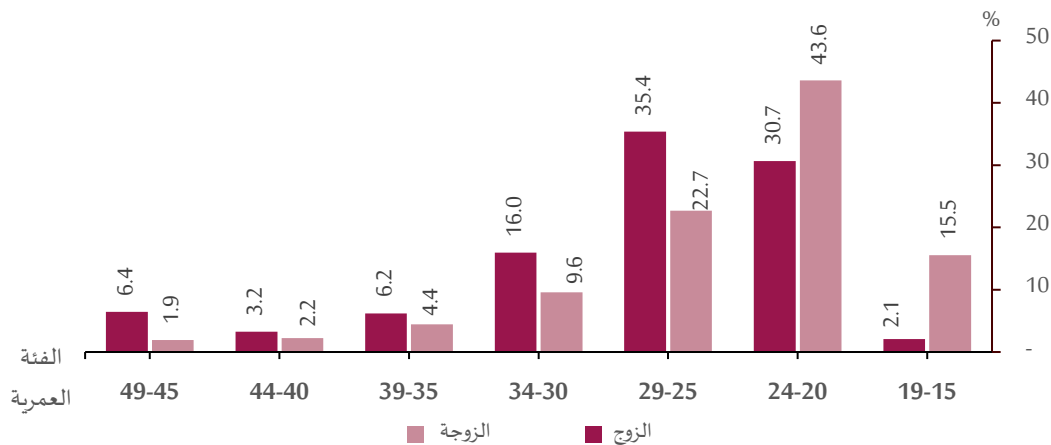


وعند النظر إلى التوزيع النسبي لأعداد حالات الزواج المسجلة في دولة قطر حسب عمر الزوج والزوجة في عام 2016م، تظهر النتائج أن الفئة العمرية (24-20 سنة) والفئة (25-29 سنة) حققت أعلى نسبة من عقود الزواج المسجلة للقطريين. حيث بلغت نسبة الأزواج القطريين من الذكور حوالي 66.1% في تلك الفئة. في حين بلغت النسبة للزوجات القطريات لنفس الفئات العمرية ما يقارب 66.3% كما يظهر من شكل 31.

إضافة إلى ذلك فقد بلغت نسبة الزيجات التي وقعت وكان عمر الزوج فيها ضمن الفئة العمرية (25-29 سنة) حوالي 35.4% مقارنة بنسبة 30.7% للفئة العمرية (20-24 سنة) وفق بيانات عام 2016م.

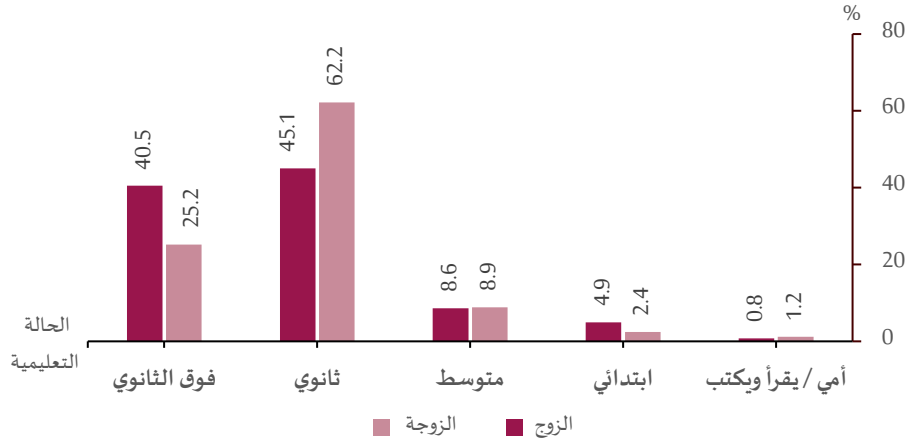
من جانب آخر بلغت نسبة عقود الزواج التي كان فيها عمر الزوج 40 سنة فأكثر 9.6%. أما بالنسبة للزوجات القطريات فإن 81.8% من الزيجات كان عمر الزوجة أقل من 30 سنة، و18% لمن هن في الفئات العمرية (30 سنة فأكثر). وهو ما يتضح من خلال شكل 31.

شكل 31: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في دولة قطر، 2016م



وعلى مستوى عقود الزواج حسب المؤهلات العلمية، فقد أوضحت البيانات ارتفاع نسبة عقود الزواج للسكان الحاصلين على مؤهل علمي ثانوي مقارنة بالمؤهلات العلمية الأخرى. حيث سجلت أعلى نسبة للأزواج القطريين الذكور في عام 2016م الحاصلين على مؤهل تعليمي ثانوي بواقع 45.0% كذلك هو الحال بالنسبة للزوجات القطريات حيث بلغت النسبة 62.2% كما يتضح في شكل 32.

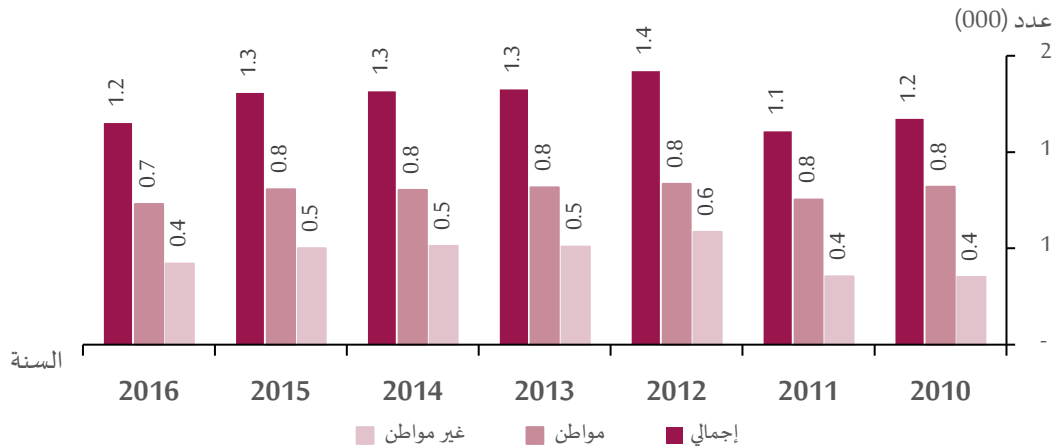
شكل 32: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دولة قطر، 2016م



2.6 إسهادات الطلاق

تشير البيانات المتوفرة إلى أنه خلال الفترة 2010-2016م بلغ المتوسط السنوي لحالات الطلاق لإجمالي السكان 1,257 حالة طلاق سنوياً وبلغت نسبة حالات الطلاق لدى المواطنين 63.3% من إجمالي عدد الحالات المسجلة لعام 2016م. ويتضح من خلال التوزيع النسبي لإسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق، أن نسبة القطريين من حالات الطلاق قد انخفضت من 70.0% في عام 2010م إلى 63.3% في عام 2016م من إجمالي حالات الطلاق كما يظهر من شكل 33.

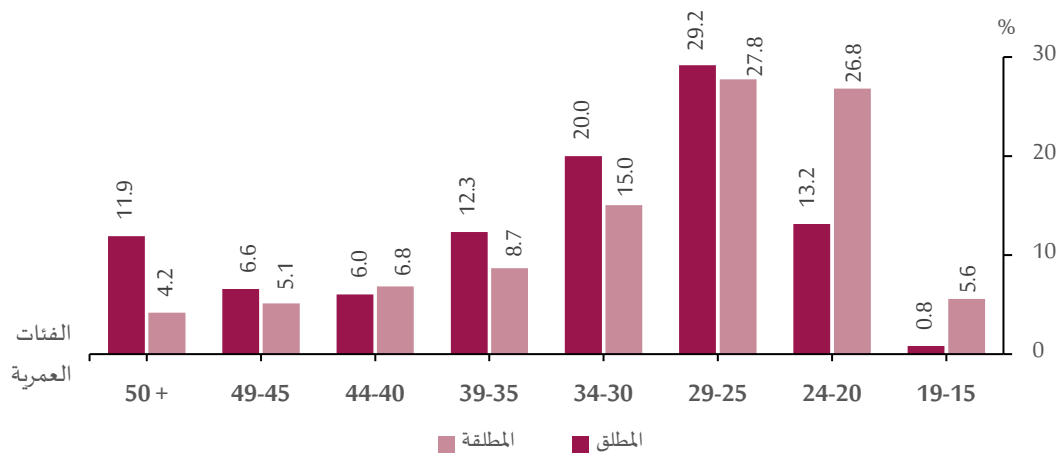
شكل 33: عدد إسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة قطر، 2010-2016م



من جانب آخر يتضح من خلال توزيع بيانات الطلاق حسب الفئات العمرية للمطلق والمطلقة، أن إسهادات الطلاق للمطلقين القطريين كانت الأعلى في الفئة العمرية (25-34 سنة) حيث بلغت 49.2% من إجمالي إسهادات الطلاق لفئة المواطنين القطريين. أما أقل نسبة طلاق فكانت ضمن الفئة العمرية (أقل من 20 سنة) حيث بلغت 0.8% ويمكن أن يفسر هذا بقلة أعداد المتزوجين ضمن هذه المرحلة من العمر.

أما بالنسبة للمطلقات القطريّات فإن أكثر حالات الطلاق كانت ضمن الفئة العمرية (20-29 سنة). حيث بلغت النسبة حوالي 54.6% من إجمالي إسهادات الطلاق للقطريّات. أما أقل نسبة فكانت في الفئة العمرية 50 سنة فأكثر بنسبة بلغت 4.2% كما يتضح ذلك في شكل 34.

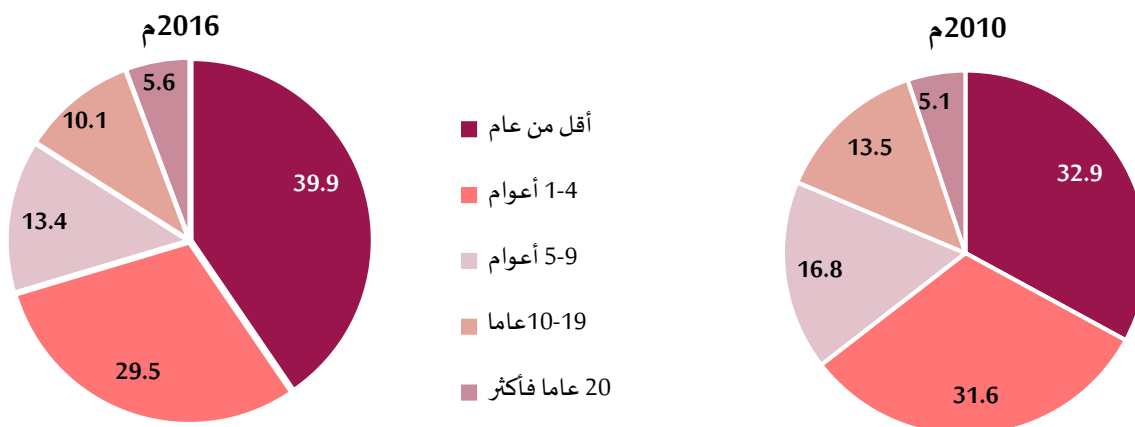
شكل 34: التوزيع النسبي لإسهادات الطلاق حسب عمر المطلق والمطلقة في دولة قطر، 2016م



وعند النظر إلى حالات الطلاق للقطريّين حسب مدة الحياة الزوجية بين عامي 2010م و2016م، فقد أظهرت بيانات عام 2016م، بأن أكثر من ثلث حالات الطلاق للمطلقين القطريّين كانت للذين لم يتجاوز عقد قرانهم سنة واحدة، بما نسبته 39.9% من إجمالي حالات الطلاق، مقابل 32.9% في العام 2010م.

إضافة لذلك فقد أظهرت البيانات المتوفرة بأن حوالي 69.4% من حالات الطلاق للقطريّين كانت بين الذين لم تتجاوز حياتهم الزوجية 4 سنوات كما يتضح من شكل 35.

شكل 35: التوزيع النسبي لإسهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزوجية في دولة قطر، 2010م و2016م



القسم السابع:

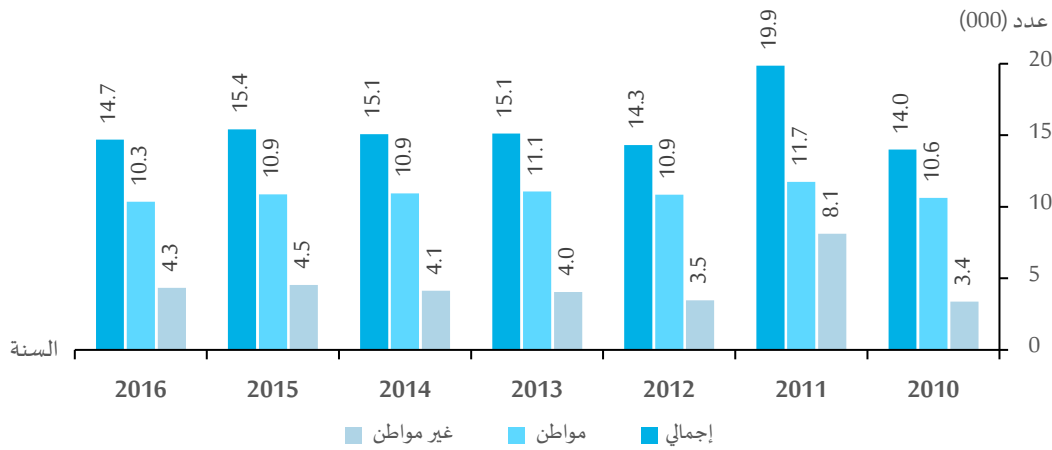
إحصاءات الزواج والطلاق في دولة الكويت

7.1 عقود الزواج

بلغ إجمالي عدد عقود الزواج المسجلة سنة 2016م في دولة الكويت حوالي 14,693 حالة، وبلغت نسبة عقود زواج المواطنين من هذه العقود نحو 70.4%.

وقد أظهرت بيانات السلسلة الزمنية المتوفرة 2010-2016م، وجود ارتفاع كبير في أعداد عقود الزواج في عام 2011م وذلك يعود إلى تغيير في آلية تسجيل عقود الزواج لغير المواطنين مقارنة بباقي السنوات (وفق البيانات الواردة من المصدر الرسمي). إلا أن تسجيل عقود الزواج عاود إلى الانتظام في السنوات اللاحقة، ففي سنة 2012م بلغ عدد العقود 14,320 عقدًا أي بزيادة طفيفة مقدارها 2.2% عن عام 2010م.

شكل 36: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة الكويت، 2010-2016م

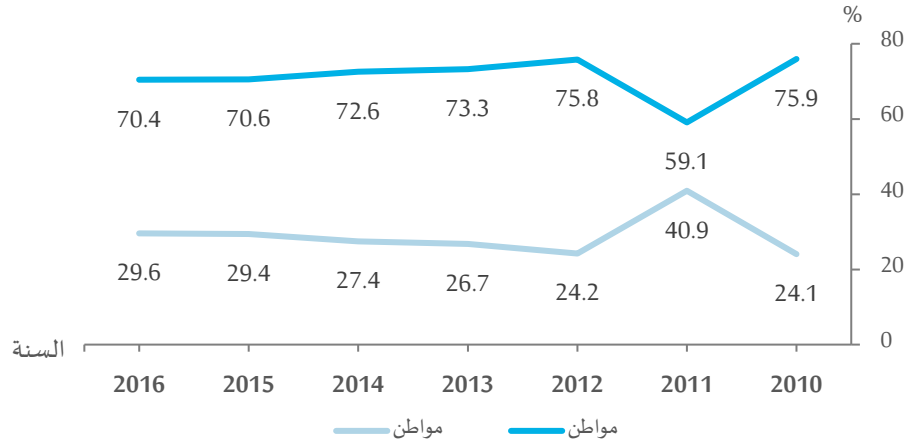


* ارتفاع عقود الزواج سنة 2011م لغير الكويتيين بسبب فتح التصديق أمام إحدى الجنسيات العربية

أظهرت البيانات المتوفرة وجود ارتفاع على مستوى نسب عقود الزواج عند غير المواطنين من إجمالي عقود الزواج المسجلة في دولة الكويت عام 2016م. حيث بلغت النسبة ما يقارب 29.6% مقارنة مع 24.1% في عام 2010م أي بزيادة قدرها 22.8%.

صاحب هذا الارتفاع انخفاض في نسبة أعداد عقود الزواج المسجلة لدى المواطنين من إجمالي عقود الزواج في دولة الكويت حيث وصلت النسبة في عام 2016م إلى 70.4% تقريباً مقارنة بنسبة 75.9% في عام 2010م.

شكل 37: التوزيع النسبي لحالات الزواج حسب جنسية الزوج في دولة الكويت، 2010-2016م

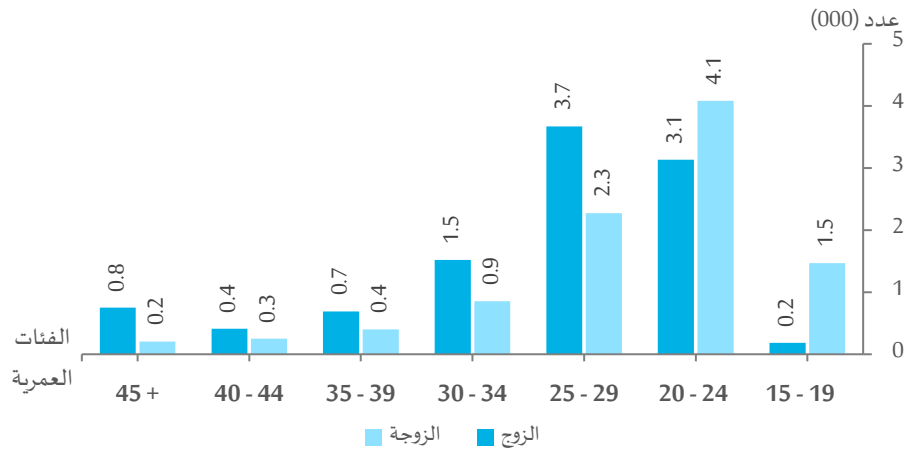


* ارتفاع عقود الزواج سنة 2011م لغير الكويتيين لسبب فتح التصديق أمام إحدى الجنسيات العربية.

كما يوضح التوزيع النسبي لعدد حالات الزواج حسب عمر الزوج والزوجة في دولة الكويت لعام 2016م، أن هناك شبه توافق في العمر بين الزوجين. وتظهر النتائج أيضاً أن النسبة الأكبر من عقود الزواج عند الكويتيين تحدث عند الفئتين العمريتين (24-20 سنة) و (25-29 سنة) كما يوضحه شكل 38.

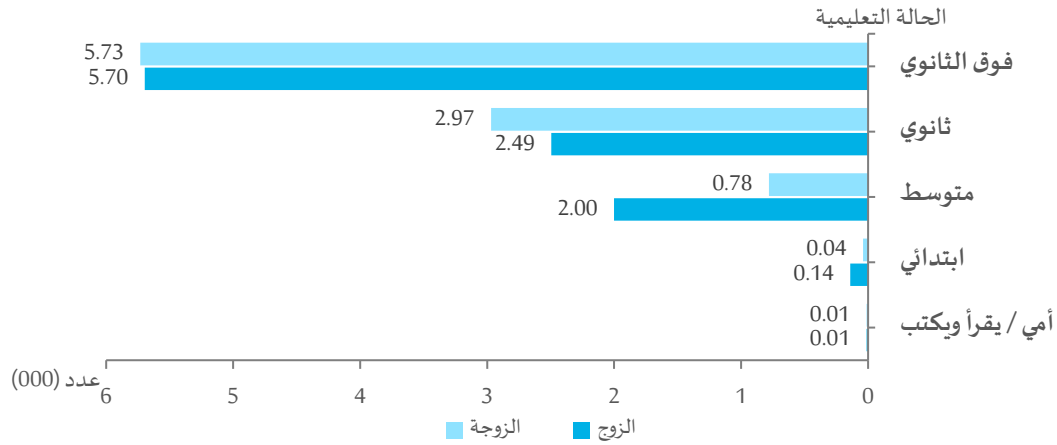
من جانب آخر فقد أظهرت البيانات بأن نسبة عقود الزواج المسجلة في الفئة العمرية (24-20 سنة) والفئة العمرية (25-29 سنة) بالنسبة للكويتيات قد وصلت إلى 66.7% من إجمالي عدد عقود الزواج. في حين بلغت النسبة للأزواج من الذكور لنفس فئتي العمر من الكويتيين نحو 65.7% لعام 2016م.

شكل 38: عدد عقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في دولة الكويت، 2016م



وعلى مستوى عدد عقود الزواج حسب المؤهل العلمي، فقد أوضحت البيانات بأن أكثر من نصف عقود الزواج تمت لمن يحملون المؤهل التعليمي الثانوي فما فوق بالنسبة للزوجين وفق ما يوضحه شكل 39.

شكل 39: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دولة الكويت، 2016م

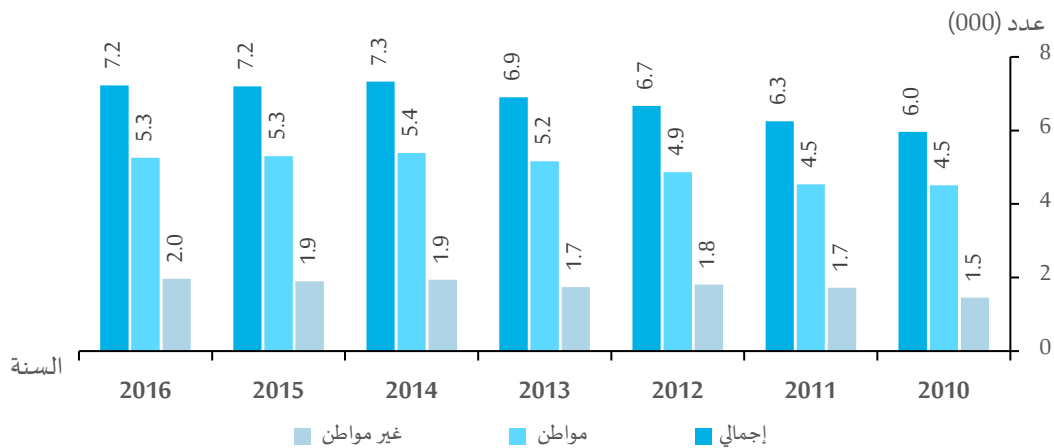


7.2 إسهادات الطلاق

تشير البيانات المتوفرة بأن إجمالي عدد إسهادات الطلاق المسجلة في دولة الكويت قد شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة الزمنية 2010-2016م، حيث وصلت أعداد إسهادات الطلاق لإجمالي السكان لعام 2016م إلى 7,223 حالة مقارنة بنحو 5,965 حالة عام 2010م أي بزيادة نسبية مقدارها 21.1% خلال تلك الفترة.

وبالنظر إلى إجمالي عدد إسهادات الطلاق، هناك ما يقارب من 20 حالة طلاق تشهدها دولة الكويت كل يوم وأن أكثر من 14 حالة تحدث عند فئة المواطنين الكويتيين.

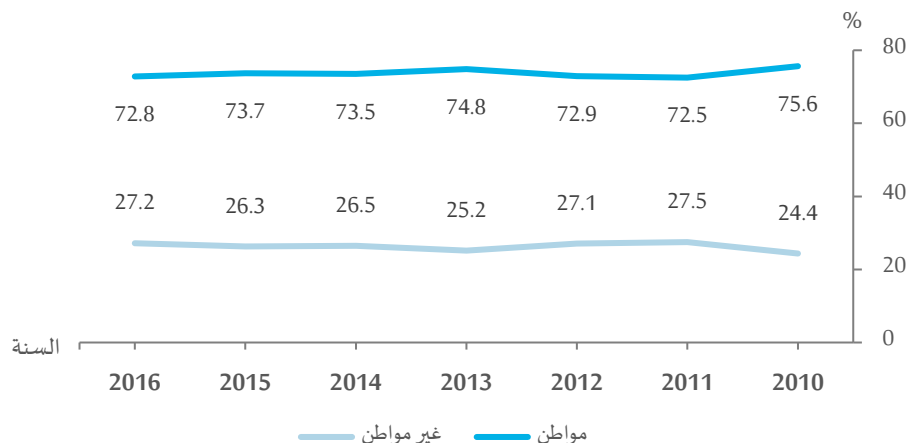
شكل 40: عدد إسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة الكويت، 2010-2016م



وعلى مستوى توزيع عدد إسهادات الطلاق المسجلة حسب الجنسية، فقد أظهرت البيانات بأن عددها للمواطنين الكويتيين قد بلغ 5,259 حالة بما نسبته 72.8% من إجمالي إسهادات الطلاق لعام 2016م، مسجلة انخفاضاً عن مستواها في عام 2010م والذي كان 75.6%.

في المقابل تشير البيانات إلى وجود ارتفاع في عدد إسهادات الطلاق عند غير المواطنين حيث بلغت النسبة حوالي 27.2% في عام 2016م بزيادة تصل إلى 11.6% عما كانت عليه عام 2010م.

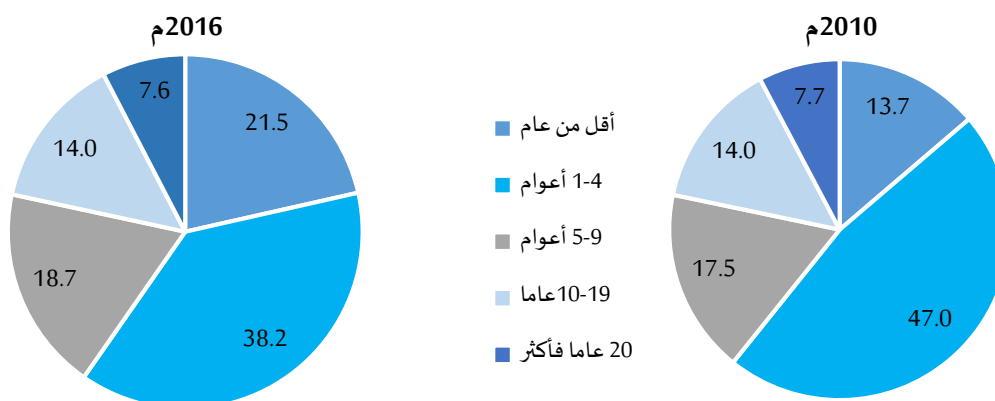
شكل 41: التوزيع النسبي لإسهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة الكويت، 2010-2016م



وعلى مستوى توزيع حالات الطلاق حسب مدة الحياة الزوجية لعام 2010م و2016م فقد أظهرت النتائج أن ما يقارب من النصف من حالات الطلاق للكويتيين كانت للذين لم يمض على عقد قرانهم خمس سنوات، إذ بلغ عدد المطلقين الذين تتراوح الفترة الزمنية لعقد قرانهم ما بين السنة الواحدة والأربع سنوات لعام 2010م حوالي 2,120 مطلقاً أي ما نسبته 47.0% من إجمالي حالات الطلاق للكويتيين. في حين انخفضت النسبة لعام 2016م ووصلت إلى 38.2% من إجمالي حالات الطلاق.

وكان هذا الانخفاض في صالح ارتفاع نسبة حالات الطلاق للذين لم يمض على عقد قرانهم السنة الواحدة من 13.8% من إجمالي حالات الطلاق في عام 2010م إلى ما يقارب 21.5% في عام 2016م.

شكل 42: التوزيع النسبي لإسهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزوجية في دولة الكويت، 2010 و2016م



مصادر البيانات Sources

Federal Competitiveness
and Statistics Authority
State of United Arab Emirates



الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
دولة الإمارات العربية المتحدة

<http://www.fcsa.gov.ae>

Information &
eGovernment Authority
Kingdom of Bahrain



هيئة المعلومات
والحكومة الإلكترونية
مملكة البحرين

<http://www.cio.gov.bh>

General Authority for Statistics
Kingdom of Saudi Arabia



الهيئة العامة للإحصاء
المملكة العربية السعودية

<http://www.stats.gov.sa>

National Center for Statistics and
Information.
Sultanate of Oman



المركز الوطني للإحصاء
والمعلومات
سلطنة عمان

<http://www.ncsi.gov.om>

Planning and Statistics Authority
State of Qatar



جهاز التخطيط والإحصاء
دولة قطر

<http://www.qsa.gov.qa>

Central Statistical Bureau
State of Kuwait



الإدارة المركزية للإحصاء
دولة الكويت

<http://www.csb.gov.kw>